خلاصة علم الوضع

لفضيلة الاستاذ الكبير والعلامة الشهير

الشيخ

يوسف الدجوى

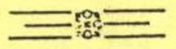
من هيئة كبار العلماء بالأزهر ورئيس جمعية النهضة الدينية الإسلامية

حفظه الله للاسلام والمسلمين امين

« عرض هذا الكتاب على لجنة فحص الكتب

بالأزهر الشريف فوافقت عليه بجلستها المنعقدة

فى ١٣ فبراير سنة ١٩٢٠ »





خلاصة علم الوضع

لفضيلة الاستاذ الكبير والعلامة الشهير

الشيخ

يوسف الدجوى

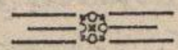
من هيئة كبار العلماء بالأزهر ورئيس جمعية النهضة الدينية الإسلامية

حفظه الله للاسلام والمسلمين امين

« عرض هذا الكتاب على لجنة فحص الكتب

بالأزهر الشريف فوافقت عليه بجلستها المنعقدة

فى ١٣ فبراير سنة ١٩٢٠ »





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وأصحابه . وبعد فهذا ملخص فى علم الوضع لطلبة المعاهد الدينية عنيت فيه بكثرة الايضاح والتحقيق حبا فى أن يعرف الطالب أسرار المسائل وروح القواعد فيصبح وقد عرف مبناها فلا تذهب من نفسه طول حياته ولم أقيده بعبارة مخصوصة تماشيا له أن يستمد من المعنى المفهوم لامن العبارات المحفوظة مراعيا في ذلك ماقالوه بميزان عادل مع شرح بديع فى كثير من المواضع جعلته تبصرة للمتعلم وذكرى للمعلم ينظر فيه من شاء ليكون مؤلفا نافعا لجميع الطلبة على اختلاف طبقاتهم ان شاء الله وقد سرت فيه على منهاج الدراسة بالمعاهد الدينية والله ولي الهداية والتوفيق

يوسف نصر الدجوى

مقدمة

الوضع فى اللغة مصدر وضع الشيء فى كذا أى جعل كذا حيزا له ويطلق على معاني أخرى كوضعت المرأة وضعا ووضع الدين عن غريمة وضعا الي غير ذلك (١) وفي الاصطلاح هو تعيين اللفظ بأزاء المعني بحيث يفهم منه هذا المعني عند العلم بذلك التعيين . وأما علم الوضع فهو علم يبحث عن أحوال اللفظ العربي من حيث ما يعرف به شخصية الوضع ونوعيته وخصوصه وعمومه الي غير ذلك وفائدته هي تلك المعرفة (٢) وهو من العلوم العربية لانه باحث عن أحوال اللفظ العربي وكل ما هو كذلك فهو من العلوم العربية

---

(١) كوضع الحديث وضعا اذا اختلقه من عند نفسه

(٢) ولا علاقة لعلم الوضع ببيان الحقائق والمجازات ولا بمعرفة المعاني التى وضعت لها الالفاظ فان ذلك بحث لغوى فلا ينبغى أن يجعل ذلك من فائدة علم الوضع خلافا لبعضهم

أقسام الوضع

ينقسم الوضع الي أقسام كثيرة باعتبارات مختلفة

التقسيم الاول

ينقسم باعتبار اللفظ الموضوع الى شخصي و نوعى فالشخصي ماكان اللفظ الموضوع فيه ملحوظا بخصوصه بحيث يعمد الواضع الي لفظ بعينه فيضعه لمعني من المعانى اياما كان (١) كزيد وانسان فالوضع فيهما شخصي لان اللفظ الموضوع قد لوحظ بخصوصه وبذلك تعلم أنه لا علاقة بين شخصية الوضع وشخصية المعني الموضوع له فان شخصية الوضع لا ترجع الا لتعين اللفظ الموضوع وعدم ملاحظته بقانون كلى من غير نظر الي المعني

وأما الوضع النوعي فهو يقابل هذا وهو ألا يكون اللفظ الموضوع ملاحظا بخصوصه بل يكون داخلا تحت قاعدة كلية بحيث تكون الجزئيات الكثيرة المندرجة تحتها موضوعة كلها بوضع واحد فى وقت واحد بمقتضي تلك القاعدة الكليه كما فى وضع المشتقات فان الواضع

(١) أى سواء كان ذلك المعنى جزئيا كمعني زيد أو كليا كمعني انسان

لم يضع ضاربا بخصوصه وآكلا بخصوصه وقائما بخصوصه الي غير ذلك بحيث يكون منه أوضاع كثيرة بعدد اسماء الفاعلين مثلا بل وضع تلك الجزئيات كلها بوضع واحد فقال وضعت كل ماكان على زنة فاعل للدلالة على ذات وحدث منسوب اليها قائما بها أو صادر عنها ووضعت كل ماكان على زنة مفعول للدلالة على ذات وحدث واقع عليها الى آخر المشتقات فأنت تراه قد استغنى بتلك القاعدة الكلية عن أن يستحضر كل جزئي مس جزئيات أسماء الفاعلين والمفعولين فيضعه وضعاً خاصاً به بل رأى ان جميع جزئيات النوع لاتختلف دلالتها فاكتفى بوضع واحد كلى لنوعها عالما انه لا يشذ عنه شيء من الجزئيات

فتستخلص من هذا ان الوضع النوعى هو ان يؤخذ الموضوع عاما كليا غير منظور فيه الي لفظ بخصوصه وان شئت قات الوضع النوعى ما يلاحظ فيه الموضوع بوجه كلي عام والشخصى ما يلاحظ فيه بعينه وشخصه وان شئت قات مالا يلاحظ فيه الموضوع بقانون كلى أو ما يدخل تحت قاعدة عامة الي غير ذلك من العبارات كما تستخلص أيضا أنه انما سمي الوضع شخصيا لنسبته الي شخص اللفظ الموضوع فان اللفظ قد لوحظ فيه بشخصه وعينه وفى القسم الثاني نوعيا لان الالفاظ الموضوعة فيه لم تلاحظ بشخصها وانما لوحظت

بنوعها . هذا ويدخل فى الوضع النوعى وضع المشتقات كلها على ماستسمع بعد ؛ ووضع المجازات ؛ والكنايات ؛ والمركبات ؛ اذ لاحاجة لتعدد الوضع فيها بتعدد جزئياتها فانها لاتختلف من تلك الحيثية ففى وضع المجاز مثلا يكفى الواضع أن يقول وضعت كل لفظ ليدل على المعنى الذى يكون بينه وبين معناه الاصلى علاقة من العلاقات المعتبرة بشرط ان يكون معه قرينة مانعة من ارادة ذلك المعني الاصلى في المجاز أو غير مانعة فى الكناية كما يكفيه أن يقول وضعت كل مسند ومسند اليه ليدل ذلك المركب علي انتساب المسند للمسند اليه على وجه الثبوت له أو الانتفاء عنه ولا حاجة الي وضع كل جزئي من جزئيات المركب أو المجاز أو الكناية لانها لاتختلف فى الدلالة ثم لك أن تعتبر المجاز موضوعاً بوضع واحد لايتعدد بتعدد العلاقات كما فى عبارتنا السابقة ولك أن تعتبره متعددا بتعددها بأن يقول الواضع وضعت كل سبب ليدل على مسببه وكل مسبب للدلالة على سببه اذا لوحظت العلاقة والقرينه وهكذا الي آخر العلاقات ويقول الواضع فى وضع المركبات علي ذلك النحو وضعت كل فعل وفاعل ليدل علي ثبوت الفعل للفاعل علي وجه قيامه به أو صدوره عنه وكل مبتدأ وخبر ليدل علي ثبوت الخبر للمبتدأ كذلك وكل فعل غير الي صيغة المبني للمجهول مع مرفوعه ليدل على اسناده اليه على وجه

الوقوع عليه(١) وان شئت اعتبرته وضعا واحداً بحيث يقول وضعت كل مركب اسنادى ليدل على ثبوت المسند للمسند اليه كما تقدم والوضع نوعي على كل حال لانه يندرج تحته جزئيات كثيرة

(التقسيم الثاني)

ينقسم الوضع باعتبار آخر الي تحقيقي وتأويلى فالتحقيقي مالايحتاج فى دلالته علي المعني الموضوع له الى قرينه بل يدل عليه بنفسه والتأويلى مالا يدل بنفسه بل بواسطة القرينة فتعلم من هذا أن وضع المجازات كلها تأويلى وكذا الكنايات وأن وضع الحقائق تحقيقي ومما ينبغي أن تعرفه أن الوضع متي كان تأويليا كان نوعيا لامحالة وأما ان كان تحقيقيا فقد يكون نوعيا كما فى وضع المشتقات لمعانيها الحقيقية وكما في وضع المركبات كذلك وقد يكون شخصيا كما فى اعلام الاشخاص واسماء الاجناس المستعملة فى حقيقتها فتلخص من هذا أن المركبات وضعها نوعي سواء كانت حقائق أو مجازات أو كنايات وان المشتقات كذلك وأما مفردات تلك المركبات فقد يكون وضعها نوعيا وقد يكون شخصيا كما انه قد يكون تحقيقيا وقد يكون تأويليا وبعد ان علمت ان هذه التقاسيم ليست من وجه واحد وانما هي باعتبارات مختلفة لم يشكل عليك ماشرحناه

(١) اقتصر على ذلك لانه الاصل والغالب

(التقسيم الثالث)

ينقسم الوضع أيضا الي ثلاثة أقسام وضع خاص لخاص ووضع عام لعام ووضع عام لخاص أما الوضع الخاص للخاص فهو ان يلاحظ فيه المعني الموضوع له من حيث خصوصه سواء كان موجودا فى الخارج كزيد وعمرو أو مقدر الوجود فيه كما فى العلم الذى يضعه الاب لمن سيولد له أو كان تعينه ذهنيا لا خارجيا كأعلام الاجناس على ما استظهره المحققون نظرا الي تعينه الذهني وسيمر بك فرق لطيف بينه و بين اسم الجنس يقرب اليك هذا(١) وأما الوضع العام لموضوع له عام فهو ان يكون الموضوع له كليا ملاحظا من حيث كليته كوضع الانسان والحيوان والقيام والقعود وسائر اسماء الاجناس لمعانيها الكلية وأما الوضع العام لموضوع له خاص فهو أن يكون الموضوع له جزئيات كثيرة قد لوحظت بوجه كلي عام بدون ان يكون ذلك الكلي موضوعا له ولكنه الواسطه والآلة فى استحضار تلك الجزئيات لموضوع لها كأسماء الاشارة والضمائر والاسماء الموصولة والحروف فانها كلها من

(١) وبعضهم يرى أن وضع علم الجنس من قبيل الوضع العام للموضوع له العام نظرا الي ان معناه كلي صادق على كثيرين ويجب فى الوضع الخاص لخاص أن يكون فيه المعنى مشخصا لا كليا وهو وجيه

قبيل الوضع العام لموضوع له خاص فالموضوع له فى اسم الاشارة مثلا كهذا هو زيد وعمرو وبكر والكتاب والفرس ونحو ذلك من جزئيات المشار اليه المحسوس وقد أمكن الواضع أن يستحضر تلك الجزئيات الفائتة الحصر بواسطة اندراجها تحت أمر كلي يلاحظه الواضع ويجعله آلة فى الوضع وهو فى مثالنا هذا مطلق مفرد مذكر مشار اليه محسوس فالكلي المذكور ليس هو الموضوع له عند المحققين وانما الموضوع له جزئيات ذلك المطلق فالوضع هنا عام باعتبار آلته كما أنه فى القسم الذى قبله عام باعتبار الموضوع له والفرق بين هذا والقسم الاول الذى هو وضع الخاص للخاص مع اشتراكهما فى كون الموضوع له جزئيا معينا هو أن الموضوع له هناك واحد وهنا متعدد

ايضاح وتميم

مذهب المتقدمين ومعهم السعد أن هذا القسم لا وجود له فاسم الاشارة والضمير والحروف والموصولات عندهم من القسم الثاني أي من الوضع العام لموضوع له عام فلا فرق عندهم بين اسم الاشارة ولفظ انسان مثلا فانسان موضوع لمطلق الحيوان الناطق واسم الاشارة موضوع لمطلق مشار اليه محسوس. وغاية الامر أن أسماء الاشارة وما معها شرط فيها الواضع ألا تستعمل الا فى جزئي خاص ولذلك تسمعهم يقولون انها عند المتقدمين (أى ومعهم السعد وقد اشتهر ذلك عنه)

كليات وضعا جزئيات استعمالا يعنون أن الواضع وضعها لتلك المطلقات ولكن اشترط ألا تستعمل الا فى الجزئيات وعلى ذلك يكون الوضع عندهم منقسما الي قسمين لا الي ثلاثة فلما جاء العضد والسيد وغيرهما من المتأخرين رأوا أن مذهب المتقدمين يلزم عليه أن تكون تلك الكلمات مستعملة دائما فى غير ما وضعت له (١) وأن الحروف لو كانت معانيها كلية كما يقول المتقدمون لكانت أسماء وكانت مدلولاتها مستقلة بالمفهومية فلم يكن هناك وجه لجعلها حروفا وأيضا لا معنى لكون الشيء موضوعا له مع عدم صحة الاستعمال فيه فان أقل ما يترتب على الوضع صحة الاستعمال ولو في بعض الاحوال (٢) وأيضا كان يجب على مذهبهم أن تكون الضمائر وأسماء الاشارة والموصولات نكرات لا معارف لان المعتبر انما هو حالة الوضع والوضع فيها على هذا الرأى

---

(١) اى فتكون مجازات لا حقائق لها وفى ذلك خلاف وان كان الراجح ثبوت تلك المجازات على أن عبد الحكيم قد أجاب عن ذلك بأن استعمال الكلى فى الجزئيات من حيث تحققه فيها من باب الحقيقة لا من باب المجاز ولكن ليس يخفى عليك أنه تعسف مع أن ذلك لا يكاد يلاحظه المستعمل

(٢) أي والحرف لا يصح استعماله في الكلي بوجه من الوجوه وغيره لا يكاد يستعمل فى غير الجزئي فانها لا تستعمل الا فى الجزئيات باتفاق من السعد والسيد

الذى ذهب اليه المتقدمون انما هو للكلى الذى لا تعين فيه فلما رأوا ذلك كله عدلوا عن مذهب المتقدمين وان كان أقل كلفة وقالوا باثبات هذا القسم أعني الوضع العام للموضوع له الخاص فتكون أسماء الاشارة والموصولات والحروف والضمائر على مذهب العضد والسيد جزئيات وضعا واستعمالا وعلي مذهب السعد ومن معه كليات وضعا جزئيات استعمالا وقد شرحنا لك ذلك وبينا لك وجهه بما لا تحتاج معه الي غيره هذا ولا شبهة فى وجود تلك الاقسام الثلاثة التى هي الوضع الخاص للخاص والوضع العام للعام والوضع العام للخاص فى الوضع الشخصي كزيد ورجل والذى وأما الوضع النوعى فلا يكاد يذكر فيه المتقدمون الا قسما واحدا وهو الوضع العام لموضوع له عام كأن يقول الواضع وضعت كل مركب من المسند والمسند اليه ليدل على مطلق ثبوت المسند للمسند اليه ولكن أثبت فيه المتأخرون القسمين الآخرين أيضا على ضرب من التكلف وطريق من التعسف على عادتهم وجوزوا فى وضع المركب الخبرى مثلا الذى جعله المتقدمون لمطلق الثبوت أن يقال فيه انه موضوع لجزئيات ذلك الثبوت لا لذلك المطلق وأن يكون وضع صيغة الماضي للدلالة علي جزئيات الزمان الماضي والنسبة على مطلق الزمان والنسبة فيكون من قبيل الوضع النوعى العام لموضوع له خاص وقد ازدادوا اعتسافا فى اثبات القسم الثالث فيه وهو الوضع الخاص لموضوع له خاص ومثلوا له بمثال فرضي لا يكاد

يتحقق في الوجود بأن يقول القائل وضعت كل مركب من حاء وسين ونون على أى هيئة للدلالة على الذات المخصوصة بحيث يكون علم تلك الذات هو تلك الحروف مكيفة بأى كيفية من الكيفيات فالوضع نوعى لان الواضع لم يعمد فيه الى لفظ مخصوص بل وضع جملة ألفاظ أدخلها تحت قانون كلى بوضع واحد فكان نوعيا لذلك وكان خاصا لخاص لان الموضوع له قد لوحظ بخصوصه (١)

(نتيجة مختصرة لمجموع ما تقدم)

علم مما تقدم أن شخصية الوضع بتشخص الموضوع ونوعيته بعمومه وأن خصوص الوضع بملاحظة الموضوع له بشخصه وعمومه بملاحظته بوجه كلي أو ملاحظته بعمومه وأن كونه تحقيقيا يرجع الي دلالته على معناه بنفسه وكونه تأويلياً يرجع الى دلالته عليه لا بنفسه بل بالقرينة على ما مر بيانه وتفصيله وقد مر بك بيان ذلك وتفصيله

---

(١) وأما القسم الرابع الذي تقتضيه القسمة العقلية وهو الوضع الخاص لموضوع له عام فلا وجود له لان الخاص من حيث خصوصه لا يكون مرآة للعام من حيث عمومه أو تقول لانه لا يمكن أن تجتمع ملاحظة الخصوص الذى يجعل الوضع خاصا والعموم الذى يكون في الموضوع له

(التقسيم الرابع)

اللفظ ينقسم باعتبار مدلوله الى كلى وجزئي فالكلي هو ما تعرفه في المنطق وهو ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه وخاصته أنه يفهم الاشتراك والجزئي بالعكس فلك أن تحده بأنه ما يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه أو ترسمه بأنه ما لا يفهم الاشتراك

(ما يدل على كلى) (١)

اللفظ الذي مدلوله كلى اما أن يدل على حدث أو على ذات أو على مركب منهما أو ما يلتحق بذلك المركب وسنبين لك كلا منهما أتم بيان « ٢ »

(ما يدل على الحدث)

الالفاظ التى تدل على الاحداث هي المصادر كالقيام والقعود

---

(١) تعلم من هذا المقام أن الكلي يطلق علي اللفظ وعلى المدلول فكلاهما يتصف بالكلية والجزئية في عبارات العلماء وان كانت الكلية والجزئية حقيقة للمدلول لا للدال

(٢) ما يدل على الحدث هو المصدر وما يدل على الذات هو اسم الجنس والمركب منها هو المشتق من الاسماء وما يلتحق به هو الفعل

ووضع تلك المصادر من قبل الوضع العام الشخصي لموضوع له عام ولا بد أن تكون قد عرفت معنى ذلك مما قدمناه ولكن لا بأس أن نبين لك وجهه ليكون تطبيقا على ما عرفت فنقول

أما كونه عاما فلعموم الموضوع له (١) وأما كون وضع تلك المصادر لموضوع له عام فلما علمت من أنها موضوعة للمدلول الكلى الملاحظ من حيث عمومه (٢) وأما كونه شخصيا فلان الواضع عمد الي كل لفظ من ألفاظ المصادر بعينه ووضعه لحدثه الذى يدل عليه وهو مضطر لان يضع الضرب لمدلوله بوضع يخصه والأكل لمدلوله

---

(١) قد سبق لك أن الوضع يكون عاما بأحد أمرين الاول عموم الموضوع له كما في الوضع للكليات الملاحظة من جهة كونها كلية والثاني كون آلة الوضع عامة بأن يكون الموضوع له هو الجزئيات المشخصة ولكن استحضرت عند الواضع بقانون كلي كما فى أسماء الاشارة والموصولات والضمائر على ما سبق لك

(٢) وأما ما يقال من كونها من الوضع العام للموضوع له الخاص بملاحظة أنها موضوعة لجزئيات الحدث الواقع من الفاعلين فما لاوجه له لان التعين لا يتعلق به غرض فليس كاسم الاشارة والضمير مثلا على أن هذا الاحتمال يمكن جريانه فى كل ماهو موضوع كلي فينسد باب الوضع العام للموضوع له العام مع كون المتقدمين لا يعرفون خلافه

بوضع يخصه وهكذا فهناك أوضاع بعدد مواد المصادر ولا يمكنه جمعها فى وضع واحد لضرورة اختلاف مدلولاتها

(الكلام على اسم الجنس «١»)

المراد باسم الجنس هنا ما يقابل المصدر والمشتق مما دل على كلي كرجل وأسد ووضع اسم الجنس من قبيل الوضع الشخصى العام لموضوع له عام أما شخصيته فلتتبع الواضع مواد الالفاظ ووضعها لمدلولاتها مادة مادة لضرورة اختلاف المدلولات وعدم امكان جمعها فى وضع واحد نوعى لان ذلك لا يكون الا عند اتحاد الدلالة (فكن ممن يفهم أسرار المسائل ولا تكن مقلدا يحكى ما سمع منها) وأما كونه عاما لعام فلكون الموضوع له كليا ملاحظا من جهة عمومه

---

(١) اسم الجنس يطلق باطلاقات عديدة فيطلق مقابلا لعلم الجنس والنكرة ويعرف بأنه ما دل على الماهية بقطع النظر عن تعينها الذهني ويطلق مرادفا للنكرة ويعرف فى الشائع بأنه ما دل على فرد شائع أو بأنه ما يقبل أل أو يقع موقع ما يقبلها وهو أولي ليشمل نحو ذكرى ورجعي مما دل على الماهية ويطلق مقابلا للمصدر وللمشتق كما هنا كما يطلق بمعنى الاسم الجامد الصادق على المصدر كما تعرف ذلك فى مبحث الاستعارة الاصلية والتبعية وكلها اطلاقات لعلماء العربية وأن اشتهر البعض عند البعض

(الكلام على المشتق)

المشتق ما عدا الفعل يدل على ذات وحدث ونسبة بينهما يقصد بها ربط ذلك الحدث بتلك الذات ونعني بالذات ما يشمل المكان في اسم المكان الزمان فى اسم الزمان ولهذا صح الحكم عليه نظرا الي ما فيه من الذات والحكم به نظرا الي ما فيه من الحدث

أما وضعه فيجب أن يلاحظ فيه الواضع مادته وأن يلاحظ هيئته لان لكل منهما دلالة تغاير دلالة الآخر ولنقدم لك كلاما على المادة والهيئة أولا ثم نتبع ذلك بالكلام على وضعهما فنقول

أما المادة فهي عبارة عن الحروف غير مراعي فيها الحركات والسكنات والترتيب وأما الهيئة فهى عبارة عن تلك الحركات والسكنات وذلك الترتيب

أما وضعه باعتبار المادة بشرط أن تكون معروضة للهيئة فهو من قبيل الوضع العام النوعي لموضوع له عام بأن يقول الواضع وضعت كل مشتق ليدل على مدلول مبدأ اشتقاقه ولا حاجة لان يضع كل مادة من مواد المشتقات على حدتها فان ذلك الوضع كاف فيها وكلها متحدة فى تلك الدلالة

وأما اختلاف المدلولات من الضرب والأكل والشرب ونحوها فقد تكفلت به أوضاع المصادر المختلفة التى هى بعدد تلك

المدلولات (١) فلا حاجة بعد ذلك الي كثرة الأوضاع الشخصية فى المشتقات (٢) هذا وانما قلنا بشرط أن تكون معروضة للهيئة دفعاً لما يقال أن المادة قد توجد ولا دلالة لها على الحدث كما اذا قدمت الراء أو الباء على الضاد فى ضرب أو ضمت الضاد وسكنت الراء مثلا واما وضعه باعتبار الهيئة العارضة للمادة (٣) فهو من قبيل الوضع العام النوعي لموضوع له عام بأن يقول الواضع وضعت كل ما كان على زنة فاعل ليدل علي ذات وحدث ينتسب اليها بالقيام بها أو الصدور

---

(١) ايضاح هذا بعبارة أخرى هو انه ليس بلازم أن يتتبع الواضع أفراد المشتقات ويضع كل واحد منها على حدته حتي يكون هناك أوضاع بعدد المشتقات بل يكفيها كلها وضع واحد وانما الذى يحتاج لتلك الاوضاع الكثيرة هو مصادرها فكل مصدر موضوع بلفظه الخاص لمدلوله ولا يتأتي فيه الوضع النوعى كما سبق ولا تحتاج المشتقات بعد وضع مصادرها الا كثر من ان يقول الواضع مرة واحدة وضعتها لتدل على مبدأ اشتقاقها

(٢) بهذا تعرف أنه لاوجه لما قيل من ان وضعها شخصي فانه ارتكاب لعناء كثير لا داعي اليه

(٣) قيد بذلك لان الهيئة فى ضرب مثلا لاتدل على الزمان والنسبة الا بشرط المادة المخصوصة والا فقد توجد فى الاسماء على ان الهيئة ليست لفظا مستقلا حتى تنسب الدلالة اليها

عنها وكلما كان على زنة مفعال ليـدل على ذات وحـدث ينتسب اليها كذلك على وجه الـكثرة والتكرار وكل ما كان علي زنة مفعل بكسر الميم ليدل علي ذات وهي آلة الفعل وحـدث ينتسب اليها على وجه أنها آلة فيه وكل ماكان علي زنة مفعل بفتح الميم ليدل علي مكان أو زمان وحدث ينتسب الي ذلك بالوقوع فيه الخ . فالخلاصه ان المشتق يدل علي الحدث بمادته وعلى ماعـدا ذلك بهيئة والوضع فيهما نوعى وهو من قبيل الوضع العام لموضوع له عام فيهما جميعا علي التحقيق المعقول ولا بأس أن نزيدك ايضاحا بالكلام على خصوص الفعل(١) فنقول

الفعل يدل علي الحدث والزمان والنسبة وقـد سبق لك أن المشتق ماعدا الفعل مركب من الذات والحدث والنسبة (٢)

---

(١) هذا هو القسم الرابع الذى قلنا انه يلتحق بالمركب من الذات والحدث فيما تقدم

(٢) قد عرفت ان المراد بالذات هناك مايشمل الزمان والمكان وانما لم يجعل الفعل مركبا منهما وان كان مشتقا حتي يكون كاسم الزمان الذى ادخلناه فى المشتق لان النسبة التى هناك انما يقصدبها ربط أحد جزئي المدلول بالآخر أعني ربط الحدث بالذات اللذين هما مدلولان جميعا للمشتق وأما النسبة في الفعل فلم يقصد بها ربط حدثة بزمانه وانما المقصود بهاربط الحدث بذات خارجة عن مدلول الفعل وهى ذات الفاعل ولذلك جعلناه قسما رابعا لاحقا بما تركب من الذات والحدث من المشتقات

أما الـكلام على وضعـه باعتبار مدلولاته الثلاثة فهو بالنظر الى حدثه الدال عليه بمادته من قبيل الوضع العام النوعي لموضوع له عام كما سبق نظيره فى الـكلام على المشتقات ولا فرق بينـه وبينهـا فى هذا . وأما وضعه للزمان والنسبة اللذين يدل عليهما بهيئته وصيغته فهو من موضع الوضع العام لموضوع له خاص (على مايقولون) بأن يقول الواضـع مثلا (١) وضعت كل ماكان هيئة فعل للدلالة علي كل جزئي من جزئيات الزمان الماضي (٢) وكل جزئي من جزئيات النسبة الي آحاد الفاعلين فيكون الموضوع له هو جزئيات الزمان والنسبة شأن الوضع العـام للموضوع له الخاص وليس يخفى عليك ان الغرض لم يتعلق بجزئيات الزمان والنسبة ولا دلالة للفعل وضعا ولا استعمالا

---

(١) أى ويقول وضعت كل ماكان علي هيئة يفعل للدلالة على كل جزئي من جزئيـات الزمان المتـقبل وكل جزئي من جزئيات النسبة وضعت كل ماكان على هيئة الامر ليـدل علي تلك الجزئيات مع الدلالة علي الطلب فانه يجب ادخاله ايضافي معنى الامر والمتبصر لا يخفى عليه أمثال هذا

(٢) تلك الجزئيات هي جزئيات أزمان احداثها التى تدل عليها بمادتهـا فان الزمان المدلول للفعل زمان حدثه الذى وقع فيـه لاغير وكذلك النسبـة . هذا غاية ما يوجـه به معني تلك الجزئيـات الذى يصعب فهمه ويعسر ذوقه

على شيء خاص من تلك الجزئيات فالاوجه انه موضوع لمطلق الزمان والنسبة فيكون من قبيل الوضع العام لموضوع له عام وحينئذ يلتحق بأخواته من المشتقات ولا يكون بينه وبينها فرق أصلا لا فى المادة ولا في الهيئة ولعلك لم تنس ماسبق لك من ان المتقدمين لا يكادون يعرفون فى الوضع النوعي الا ذلك القسم

(فروق بين الفعل وغيره)

الفرق بين الفعل وغيره من المشتقات أن النسبة تعتبر أولا من جانب الحدث في الفعل ومن جانب الذات فى غيره من المشتقات بمعنى ان الواضع لاحظ الذات أولا ثم نسب اليها الحدث فى غير الفعل ولاحظ الحدث اولا ثم نسبه الي الفاعل وان طرفى النسبة مدلولان لما عدا الفعل من المشتقات وأما الفعل فانه لا يدل وضعا الا على احد طرفيها وهو المنسوب وأما الطرف الثاني فانما يدل عليه التزاما فقط ويفرق بين الفعل والمشتق أيضا بأن الفعل لا يقع الا محكوما به لان وضعه على ان يدل على حدث يقصد انتسابه الي غيره وأما غيره من المشتقات فهو صالح لان يحكم عليه نظرا الى مافيه من الذات وبه نظرا الي ما فيه من الوصف

(١) ويفرق بينهما أيضا بأن الفعل غير مستقل بالمفهومية لدخول النسبة التى لم يدخل طرفاها فى معناه وأما نسبة المشتق فطرفاها مدلولان جميعا للمشتق

(تنبيه) ماقررناه فى وضع المشتقات هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم الي ان الوضع النوعى كله من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص بأن يلاحظ معان غير محصورة بمفهوم اجمالي ويعين بأزائها الفاظ غير محصورة ملحوظة بمفهوم اجمالي آخر تعيينا اجماليا على انقسام الآحاد الي الآحاد بأن يعين لفظ منها لمعنى من تلك المعاني ولفظ آخر لمعنى آخر وثالث لثالث وهكذا وليس هذا الا وضعا عاما للموضوع له الخاص فاذا رأيت (فى مباحث الوضع النوعي الذى ستراه فى كثير من المواضع) ما يخالف هذا فاعلم اننا قد اقتصرنا على أحد الرأيين وليس يضيرك ذلك بعد هذا البيان

(ما يدل على الجزئي)

الذي يدل علي الجزئى هو الاعلام الشخصية وأسماء الاشارة والضمائر والموصولات والحروف فتلخص أن الذى يدل علي الكلى أربعة أشياء وهى المصدر واسم الجنس والفعل والمشتق وان الذى يدل علي الجزئى خمسة أشياء وهي ما علمت (١)

(١) هذه الاربعة هى التى ذكرها العضد فى رسالته التى ألفها فى تحقيق معني اسم الاشارة والموصول والضمير والحرف ولكن لهم أشياء أخري يثبتون فيها قسم الوضع العام للموضوع له الخاص بجعله جزئيات كثيرة مستحضرة بقانون كلى غير ان ماذكروه يسلم بعضه

فائدة

هذه الثلاثة أعني اسم الاشارة والموصول والضمير تشارك الحرف في أن معانيها جزئية وان الوضع لها من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص مثل الحروف وتفارقها في ان معانيها مستقلة بالمفهومية غير متوقفة على انضمام غيرها اليها ولذلك كانت صالحة لان يحكم عليها وبها واما احتياجها الي قرينة كالتكلم والاشارة الحسية والصلة المعهودة فلتعيين الجزئي المراد منها لما علمت انها موضوعة للجزئيات الكثيرة فهى صالحة بمقتضى وضعها لكل جزئي من تلك الجزئيات لولا القرينة (١)

(الكلام على المعارف والنكرات)

لسنا نتكلم الآن على أحكام جديدة وقواعد مجهوله لم تسبق لك وانما نريد بذلك تمرينك بكثرة التطبيق على ما علمت

ويمنع بعضه وقد سبق لك في الفعل انه موضوع كذلك على رأى المتأخرين وسيمر بك أشياء كثيرة من هذا القبيل وسنناقشهم في كثير منها

(١) وأما قرينة الحرف الموضوع للجزئيات الكثيرة فهي ذكر ما يتعلق به معناه وسيأتي الكلام على الحرف وبيان معني جزئية معناه في مبحث مستقل

الضمائر

أما الضمائر فوضعها من قبيل الوضع العام لموضوع له خاص فمدلولها جزئي لا كلى على ما رآه كثير من المحققين كالعضد والسيد وان كانت آلة الوضع كلية بأن يقول الوضع وضعت لفظة انا لكل جزئي من جزئيات مطلق مفرد متكلم وأنت لكل جزئي من جزئيات مطلق مفرد مخاطب مذكر وهو لكل جزئي من جزئيات مطلق مفرد غائب مذكر فالموضوع له هو تلك الجزئيات المعينه وآلة الوضع هو ذلك المطلق الذى استحضرت به تلك الجزئيات وليس يغيب عنك انهذا المطلق هو الذى يجعله السعد ومن معه هو الموضوع له واسم الاشارة والموصول مثل الضمير في كل ذلك . وأما العلم الشخصي فظاهر أنه من قبيل الوضع الخاص لموضوع له خاص . وكذلك العلم الجنسى نظرا الي تعينه الذهني وأما المحلى بأل والمنادى فهما من قبيل الوضع النوعي العام لموضوع له خاص بأن يقول الواضع وضعت كل محلي باللازم ليدل على كل جزئي من جزئيات مطلق معهود بين المتكلم والمخاطب أو مطلق مستغرق لجميع افراده أو مطلق حقيقة لم يقصد جودها في ضمن الافراد (١) ويقول في وضع المنادى وضعت كل

---

(١) الاول هو مدخول اللام العهدية والثاني هو مدخول اللام الاستغراقية والثالث هو مدخول لام الحقيقة من حيث هى

منادى مقصود ليدل على كل جزئى من جزئيات المطلوب اقباله

هذا ولا يشتبه عليك ان للمحلى باللام قبل دخولها عليه وضعاً آخر كوضع اسماء الاجناس فى نحو الرجل أو المشتقات فى نحو الضارب وللمنادى وضعا آخر قبل دخول حرف النداء عليه كذلك نحو يارجل وياضارب فكن من المستبصرين المتيقظين

وأما المركب الاضافى فهو من قبيل الوضع النوعى العام لموضوع له عام بأن يقول الواضع وضعت كل مركب اضافى ليدل على مطلق تقييد الاول بالثاني فهو نوعى لوضعه جميع المركبات الاضافية بوضع واحد وكان عاما لعام لوضعه لمطلق التقييد(١) هذا وغير خاف عليك أن هذا الوضع لمجموع المركب الاضافى من حيث هو مركب اضافى واما المضاف والمضاف اليه فلكل منها وضع يخصه وهو اما شخصي كما فى غلام زيد وأما نوعي كما فى ضارب الجاني وأما مختلف كما فى ضارب زيد فتفطن ولا تغفل

هذا ماقالوه ولا بأس أن تجعله من قبيل الوضع العام لموضوع له خاص بجعل الموضوع له هو جزئيات مطلق التقييد وترتكب التوزيع على ماستسمع فى الجمع بل هو الاوجه عندى اذ لافرق بينهما وقد صرح بعض المحققين بأن المركبات الاسنادية موضوعة لجزئيات مطلق الثبوت فأى فرق بينها وبين مانحن فيه

(الكلام على النكرة) (١)

وأما وضع النكرة فمن قبيل الوضع الشخصي العام لموضوع له عام بأن يقول الواضع وضعت رجلا ليدل علي الذكر البالغ من بني آدم وكذا شجر وحجر وحيوان وانسان الي غير ذلك فهو شخصي لكونه قد تعلق بالالفاظ بأعيانها وعام لعام لكون المدلول فيه كليا ملاحظا من حيث كليته (٢)

(الكلام على المثني والمجموع والمصغر والمنسوب)

الوضع فى هذه الاربعة من قبيل الوضع العام النوعى لموضوع له خاص بأن يقول الواضع وضعت كل اسم فى آخره الف ونون مزيدتان

---

(١) النكرة تطلق ويراد منها ما قابل المعرفة فتشمل أسماء الاجناس التى وضعت للمهايا وتطلق مقابلة للمعرفة واسم الجنس فيفرق بينهما بأن النكرة ما وضعت للفرد الشائع واسم الجنس ما وضع للماهية غير المعينة وتكون القسمة ثنائية على الاول ثلاثيه على الثاني

(٢) وأما مايقال من انه من قبيل الوضع العام لموضوع له خاص بأن يقول الواضع وضعت لفظ رجل ليدل علي كل جزئي من جزئيات الذكر البالغ من بنى آدم فما لا وجه له لما سبق لك مراراً من أن

أو ياء ونون كذلك ليدل على اثنين من مسمى مفرده (١) ثم يعتبر توزيع الفاظ المثنيات كرجلين وامرأتين وضاربين وقائمين الخ على تلك المدلولات بحيث يكون لكل اثنين واحد من تلك المثنيات ويقول فى وضع الجمع وضعت كل ما كان آخره واوا ونونا فى حالة الرفع أوياء ونون فى حالتى النصب والجر أو تغير مفرده الي وزن من أوزان جمع التكسير المخصوصة أو كان آخره الفا وتاء مزيدتين ليدل على كل جزئي من جزئيات مطلق الجمع أى جزئيات ذلك المفهوم الكلى (وهو أكثر من اثنين) ثم يرتكب التوزيع بأن تعطى كل صيغة من صيغ الجموع لكل جزئي من جزئيات ذلك المفهوم على قياس المثني ويقول فى وضع المنسوب وضعت كل ما اتصلت به ياء مشددة زائدة ليدل على كل جزئي من جزئيات المنسوب الي الخالى منها ثم يرتكب

التعين غير مقصود وان الذى دعاهم الي القول بذلك فى اسم الاشارة هو أمور كثيرة لاوجود لها هنا على انه لاوجه للتنكير مع القول بالوضع للجزئيات وليت شعرى اذا كانت النكرة من قبيل الوضع العام للخاص فأين يتحقق وضع العام للعام (فلا تكن أسير بن قاسم فى آياته فالحق أحق أن يتبع)

(١) أى على جزئيات ذلك المفهوم الكلي

التوزيع ويقول فى وضع المصغر وضعت كل ما كان على زنة فعيل أو فعيعل أو فعيعيل ليدل على كل جزئي من جزئيات مفهوم الحقير أو الصغير فالجميع على نمط واحد (١) وبيان نوعية الوضع وعمومه واضح مما تقدم مراراً

(الكلام على الحروف)

الحرف لفظ موضوع لمعني غير مستقل بالمفهومية وشرح هذا ان معانى الحروف ليست مقصودة لذاتها وانما يؤتي بها لتعرف حال الغير مثلا اذا قلت سرت من البصرة الي الكوفة أو قطعت بالسكين لم ترد بذلك الا تبيين حال من أحوال البصرة وهو انها مبتدأ منها وحال من أحوال السير وهو انه قد ابتدىء من البصرة وكذلك أتيت بالي لتبيين حال من أحوال الكوفة بأنها قد انتهي اليها السير وحال من أحوال السير وهو انه قد إنتهي عند الوصول الي الكوفة

---

(١) وذلك ان تجعلها موضوعة للمفهوم الكلي فتكون من قبيل الوضع العام للموضوع له العام بل قولهم ان المصغر والمنسوب ملحقان بالمشتق ولذلك كانت الاستعارة فيهما تبعيه وصح النعت بهما يرجع هذا ولكنهم مشغوفون بوضع العام للخاص ولعل ذلك لغرابته

وأتيت بالباء في قولك قطعت بالسكين لتبيين حال من أحوال السكين وهو انها كانت مقطوعاً بها (١) وحال من أحوال القطع وهو انه كان بالسكين وقس على ذلك فأنت ترى الحرف لم يؤت به الا لتعرف حال غيره ولهذا كان لا بد من انضمام غيره اليه وليس يعقل له معنى الا بواسطة ذلك الغير فمعنى الحرف متوقف في استفادته على غيره ولذلك يجعلون في سببية في قولهم الحرف كلمة دلت على معنى في غيرها واذا دققت النظر وجدت ذلك المعني في الغير أيضا لانه حالا من أحواله وشأن من شؤونه (٢) ولهذا كان الحرف غير صالح للحكم عليه ولا به (٣) لانه كالمرآة التي لم تقصد لذاتها وانما قصدت ليتراءى فيها غيرها ومادمت ناظراً اليها من أجل غيرها فمحال أن تكون محكوما عليها أو بها لان وجهة النفس لما يتراءى في المرءاة لا للمرآة والا كانت مقصودة بالحكم وهو خلاف الفرض وبهذا تبين غاية البيان

(١) أنث السكين لغرابة التذكير في المألوف والا فهو يذكر ويؤنث والتذكير أفصح كما في قوله اذا اعوج سكين فعوج قرابه

(٢) أى فيكون للظرفية معني كما أن للسببية في المشهور معنى

(٣) أى بخلاف الابتداء الاسمي المدلول لكلية ابتداء مثلا فانه مقصود لذاته لالغيره ولذلك صح الحكم عليه وبه نحو ابتداء زيد حسن والقبيح ابتداء غيره

ان معانى الحروف غير مستقلة بالمفهومية وغير مقصودة لذاتها وبذلك يرد قول المتقدمين انها موضوعة للامور الكليه كالابتداء المطلق في من والاستعلاء المطلق في على الخ لما يلزم ذلك من انها تكون أسماء كلفظة الابتداء والاستعلاء لاحروفا وهو غير المجمع عليه ويلزم عليه أيضا أن تكون تلك الحروف موضوعة للكليات مع عدم صحة استعمالها فيها ووجوب استعمالها في غير ماوضعت له وهو بعيد ان لم يكن باطلا ويلزم عليه أيضا انها مجازات لاحقائق لها وفيه خلاف وأن كان الحق صحته وبيان ذلك ان من مثلا لا تستعمل الا في الابتداء الجزئي الذي يقصد به ابتداء شيء مخصوص من شيء مخصوص ولم يؤت بها الا لتبين حال هذين الشيئين وهو على رأى السعد غير الموضوع له الذى هو معنى الابتداء الكلي (١) وقد ألف العضد رسالة في الوضع لتحقيق ما وضع له الحرف واسم الاشارة والضمير والمصول واختار أنها كلها موضوعة بالوضع العام لموضوع له خاص بجعل الموضوع له فيها هو الجزئيات وجعل آلة الوضع كلية كما هو قانون ذلك القسم

(١) فان أجيب عن هذا بأنه من باب استعمال الكلي في الجزئي من حيث تحققه فيه قلنا لاحاجة الي هذا التعسف على أن ذلك لا يكاد يخطر بالبال

فالموضوع له فى على مثلا هو الاستعلاءات الجزئية كاستعلاء زيد على الفرس وعمرو على السطح وهلم جرا(١) وآلة الوضع التى أمكن الواضع أن يستحضر بها تلك الجزئيات الكثيرة هو مطلق استعلاء. ولنتمم لك الموضوع بذكر بقيه الاقسام الاربعة التى اعتنى بها العضد فى رسالته غاية الاعتناء زيادة فى تمرينك وحرصاً على تمكين العلم من نفسك فنقول الموضوع له فى الموصول هو كل جزئي من جزئيات مفهوم من عهد انتساب الصلة اليه وآلة الوضع فيه هي ذلك المفهوم الكلى، والموضوع له فى اسم الاشارة وهو جزئيات المشار اليه المحسوس وآلة الوضع فيه هى مطلق مشار اليه محسوس. والموضوع له فى ضمير المخاطب هو جزئيات المخاطب المذكر وآلة الوضع مطلق مخاطب مذكر وهلم جرا وليس يغيب عنك بعد ما سبق لك مكان الخلاف والوفاق بين السعد والسيد فى ذلك(٢) وقد أطلنا فى هذا المقام اعتناء عما يعتني به الناس

---

(١) هذا هو المشهور فى معني جزئيات الحروف وقيل أن معني جزئيتها أنها غير مستقلة بالمفهومية وكثيراً ما تجد هذا مراداً لهم فى كثير من المقامات فاعرف ذلك لئلا يشتبة عليك الحال

(٢) اتفق السعد والسيد على أن الاستعمال لا يكون الا فى الجزئيات. هذا هو محل الوفاق واختلفا بعد ذلك فى الموضوع له فعند

وأما اسماء حروف التهجى فليست من هذا القبيل رأساً وكان ينبغى ألا يشتبه فى ذلك فان لفظة باء أو تاء أو جيم مثلا لا تدل فى أصل وضعها على شيء معين وانما تدل على المفهوم الكلي الصادق على كل باء وتاء وجيم فكيف تكون موضوعة للجزئيات كحروف المعاني من نحو من وعلي وهو واضح لا يحتاج الي الاطالة فيه بل ولا الى النص عليه لولا أن بعض الاكابر قد توقف فيه كالسمرقندى وغيره

والى هنا انتهي منهاج دراستك أيها الطالب غير أننا رأينا أن نقرب لك الطريق ونأخذ بك عن مظان التفريق ونذكر لك خلاصة بديعة فيها روح التقسيمات ولبابها فنقول : —

السيد أن الموضوع له هو تلك الجزئيات المستعمل فيها فهى جزئيات وضعاً واستعمالا عنده وأما السعد فيقول أن الموضوع له هو الامر الكلي الذى تندرج تحته تلك الجزئيات كلها فهى عنده كليات وضعاً جزئيات استعمالا وقد سبق لك ذلك بما لا مزيد عليه

﴿ خلاصه مديمة (١) ﴾

الوضع ينقسم الي سبعة أقسام : —

« ١ » وضع شخصي تحقيقي خاص لخاص وليس يدخل فى هذا القسم الا الاعلام الشخصية وكذا الاعلام الجنسية على رأى

« ٢ » وضع تحقيقي شخصي عام لعام ويدخل فى هذا القسم وضع المصادر وأسماء المصادر واسماء الاجناس وكذا أعلام الاجناس على رأى

« ٣ » وضع تحقيقي شخصى عام لموضوع له خاص ويدخل في هذا القسم أسما الاشارة والموصولات والضمائر والحروف — وأما النكرات فلاوجه لادخالها فى هذا القسم بل هى داخلة فى قسم العام للعام وقد علمت وجهه فيما قدمناه

---

(١) يحسن بنا فى هذه الخلاصة أن نعيد لك ماعلمته باختصار من أن شخصية الوضع ترجع الي تعيين للفظ الموضوع ونوعيته ترجع الى عمومه وأن خصوص الوضع يرجع الى ملاحظة المعني من حيث تشخصه وعمومه يرجع الي أحد أمرين عموم المعني الموضوع له كما فى انسان أوعموم آلة الوضع كما فى اسم الاشارة وأن كونه تحقيقياً يرجع الي كون اللفظ دالا بنفسه وكونه تأويلياً يرجع الى كونه دالا بالقرينة على ما مر بيانه وتفصيله

(٤) وضع نوعي تحقيقي خاص لخاص وقد سبق لك انه لا يكاد يوجد ولم يمثلوا له الا بالامثلة الفرضية أو التعسفية وأظهر شيء لهم فى ذلك هو وضع الرجل أعلاما كثيرة لابنه المشخص بقاعدة كلية كأن يقول وضعت كل ماكان مركبا من كذا وكذا ليدل على ابنى هذا

(٥) وضع نوعى تحقيقى عام لعام ويدخل فيه وضع المشتقات مادة وهيئة ماعدا هيئة الفعل كما يدخل فيه المركبات التوصيفية والاضافية والخبرية والانشائية بجميع انواعها

(٦) وضع نوعى تحقيقي عام لخاص ويدخل فيه وضع هيئات الافعال لجزئيات الزمان والنسبة كما يدخل فيه المحلى بأل والمنادى والمثني والمجموع والمصغر والمنسوب كما تقدم

(٧) وضع تأويلى عام ولا يكون الا نوعيا وهو وضع المجازات والكنايات وقد جرينا فى هذه الخلاصة على رأى المتأخرين وعلى الطريقة المشهورة فى ما بينهم وليس يغيب عنك ان المتقدمين يجعلون كل ما رأيته داخلا فى وضع العام للخاص من الوضع العام للعام لأنهم لايرون وضع العام للخاص والله يتولي هداك فى علمك وعملك وهذه فوائد اهديناها اليك فالق سمعك لما سيلقى عليك وستنتفع بها

[illegible]

(الفائدة الاولي)

(ستري شيئا من التكرار لسهو اقتضي ذلك ولم يتنبه له الا بعد تمام الطبع وقد تداركناه حسب الاستطاعة وهاك ما تقول)

وقع الخلاف فى اسماء العلوم فقيل انها من قبيل اسماء الاجناس وقيل انها من قبيل أعلام الاجناس لشبه يذكرونها واكبر شبههم في ذلك شبهتان

(الشبهة الاولي) ان مسميات العلوم غير موجود في الخارج عند الوضع فانها لاتزال تتزايد مابقيت الايام فكيف تكون أعلاما شخصية مع كون مسماها غير متحقق فى الوجود ولا معلوم للواضع عند الوضع (والجواب عن تلك الشبهة ان العلم الاجمالى كاف فى وضع الاعلام الشخصية كما فى وضع الرجل علما لابنه الذى سيولد وهنا تعين الموضوع له عند الواضع بالجهة التى تضبطه بحيث لايخرج عنها شيء من مسائله التى وجدت والتى ستوجد وهي وحدة الموضوع ووحدة الغاية بل التشخص هاهنا بمقتضي تلك الجهة (جهة وحدة مسائله الكثيرة) اتم من التشخص الذى يلاحظ فى مثل زيد وعمرو بمقتضي تلك المشخصات الحسية فانها تتبدل وتتغير عند الطوارى التي تطرأ عليه من الامراض والحوادث بخلاف مشخصات العلوم فانها لا تتبدل ولا تتغير

(الشبهة الثانية) هو ان العلم يكون مدركا لاشخاص كثيرة فى وقت واحد وبالضرورة ما ادركه زيد غيرما ادركه عمر لان الواحد بالشخص لايقوم بمحلين فى آن واحد فلا بد أن يكون اسماء العلوم من قبيل اعلام الاجناس او اسماء الاجناس للقطع باطلاقها علي كل واحد من تلك المتعددات الفائتة الحصر والجواب عن تلك الشبهة هو ان الواضع للعلوم لم يلاحظ عند الوضع تعلق الادراكات بها ولا اعتبر جهة تعددها من حيث تلك الادراكات وانما لاحظ شيئا معينا هو تلك المسائل المضبوطة بجهة وحدة الموضوع أو الغاية ثم وضع لها ما اراد من الاسماء ولا شك ان مسمى العلوم معين فى نفسه بقطع النظر عن تعلق تلك الادراكات والوضع لم يكن الا من حيث ذلك التعين على ان تعلق تلك الادراكات بشيء لو اوجب أن لا يكون داله علما شخصيا لوجب ان لايكون زيد وعمرو من الاعلام الشخصية أيضا فانهما متعلقان لما لايحصي من الادراكات ولا قائل بذلك ومعلوم ان قيام العلوم بالنفوس ليس كقيام الاعراض الحسية بمعروضاتها ولا كقيام الاجسام بمحالها كما هو مبين فى محله

(فوائد متممة)

الفائدة الاولى ـ الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس مع كون كل منهما كليا صادقا على كثيرين هو ما اختاره المحقق الصبان وهو أحسن ما قيل فى هذا الموضوع وحاصله بايضاح واختصار ان للماهية جهة تعيين فى نفسها ووحدة فى ذاتها وجهة عموم من حيث كليتها وصدقها على كثيرين وقد نظر الواضع الي الجهة الاولي فى علم الجنس ونظر الي الجهة الثانيـة فى اسم الجنس وارشدنا الي ذلك باجراء أحكام المعارف علي علم الجنس فجعله مبتدأ بلا مسوغ ومنعه الصرف عند وجود علة أخرى وجاء منه الحال ولم يفعل ذلك فى اسم الجنس بل أجرى عليه احكام النكرات

الفائدة الثانية ـ وقع الخلاف فى اسماء الكتب والعلوم والتراجم واشتهر بين الناس ما اختاره المحقق الصبان من انها من قبيل الاعلام الشخصية وهو مسلم فى اسماء العلوم والكتب لانه لافرق بين أن تضع لابنك اسما او لكتابك اسما ولا يقل تعين العلوم التى ارادها الواضع من اسمائها عن ذلك . وأما اسماء التراجم فلا يظهر اصلا انها من قبيل الاعلام وشبهة ارباب ذلك الرأي أنها اريد منها الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة وهي شبهة ارائجة فى المنقول غير معتـد بهـا فى نظر ارباب العقول وقبل ان تعرف وجـه

ذلك يلزمك أن تعلم أمرين . الاول ان تعلم ان الواضع لا يضع لفظا من الالفاظ الا لمعني متميز عما عداه وان كان لذلك المعني افراد كثيرة يوجد فيها ومحال ان يضع لغير المتميز عنده والا فلا دلالة فلا وضع . الثاني ان كل موجود فى الخارج يجب أن يكون متعينا ويستحيل ان يكون شائعا فكل ما وجد فى الخارج من حجر وشجر وحيوان وانسان فهو مشخص معين فليس يوجد فيه الا الاشخاص من كل نوع فاذا عرفت ذلك عرفت ان تميز معني « مسألة » مثلا عن باب وفصل لادخل له في التعريف والتنكير لان معني كل لفظ متميز عن معني غيره بمقتضي الوضع كما عرفت وان كان منشأ الشبهة ان « المسألة » مثلا عبارة عن الفاظ مخصوصة دالة على معاني مخصوصة فهو كذلك ولكن هذه غفلة عن ان الموجودات الخارجية لا بد أن تكون معينة مشخصة ولا يتأتي أن تكون مبهمة شائعة ولا دخل لذلك فى التعريف والتنكير وانما مرجع التعريف الي قصد الواضع دلالة اللفظ على شيء معين بحيث يفهم منه عند الاطلاق كما ان مدار التنكير على ما يفهم من اللفظ أيضا فان كان المفهوم منه عند الاطلاق غـير معين بأن يـكون شائعا لايختص به واحد دون آخر بمقتضي وضع اللفظ فهو النكرة فلنعرض ماهنا على ذلك الميزان فهل تفهم من قولنا مسئلة او باب او فائدة مسألة مخصوصـة او بابا مخصوصا او فائدة

معينه أم يجوز (١) بعد سماعنا ذلك أن يكون المراد أى شيء مما يسمى مسئلة وبابا وفائدة من غير أن يعارضنا الوضع في ذلك بخلاف ما اذا سمعنا جمع الجوامع مثلا فاننا لا نفهم الا شيئا معينا لا يجوز لنا الانصراف عنه بمقتضي الوضع وأيضا لو قال المؤلف فائدتان مثلا ولم يذكر الا فائدة واحدة اعترضنا عليه حيث اخل بمعنى التثنيه فهل اذا سمعت رجلا يقول رأيت حسنين مثلا مريد العلم افتعترضه بأنه لم توجد الا شخص واحد وليت شعرى ما الفرق بين فائدتان ورجلان وأيضا تراه يقول فائدة اخرى فيصفها بالنكرة ويقول الفائدة الثانيه فيدخل عليها الي العهدية احساسا منه بسبق العهد فى قوله فائدتان وملاحظته لمعنى تلك التثنية كما يلاحظ معنى الجمعية اذا قال فوائد أو مسائل الي غير ذلك من الادلة التي تنقدح في نفسك اذا رجعت الي ذوقك ووجدانك وبهذا تعلم ان الكلام في تنوين مسألة مع كونها علامة نشأ كلام من يتقيد بالظواهر ولا يستطيع أن يخرج من قيد تقليد الاكابر

الفائدة الثالثة — المعارف منها ما وضع للخارجي قطعا كعلم الشخص واسم الاشارة ومنها وضع للذهني قطعا كعلم الجنس والمعرف

(١) أم هنا منقطعة نظير ما قالوه فى امثاله أو يقال أنه جرى على رأى ابن مالك الذى يجوز ذلك فلا يعترض بأن هل لا يؤتى لها بمعادل

بلام الحقيقة التي يراد بدخولها الجنس من حيث هو وأما النكرة التى لا وجود لمعناها فى الخارج كعنقاء وغول فهى موضوعة للذهنى فان كانت أفرادها موجوده فى الخارج ففيها خلاف بين العلماء على ثلاثه أقوال قيل انها موضوعة للمعني الخارجي وقيل انها موضوعة للمعنى الذهنى وقيل موضوعة للاعم منهما

الفائده الرابعه — الالفاظ عند السعد موضوعة لمعانيها قصداً ولأنفسها تبعاً وهي صالحه لان يحكم عليها وبها متي قصد لفظها لانها حينئذ من الاسماء ولو كانت افعالا أو حروفا بحسب الاصل نحو ضرب فعل ماض ومن حرف جر ولا يلزم علي هذا ان تكون الالفاظ كلها مشتركه لان الوضع الاول قصدى والثاني تبعى ورده السيد بأنه يلزم عليه ان المهملات موضوعة كجسق وديز وهو مالا يقول به احد وأيضا وضع الالفاظ لانفسها انما يكون تابعا للوضع الاصلي ولا وضع في المهملات وبأن دعوى الوضع فى الالفاظ كلها لم يقم عليه دليل عقلى ولا نقلى واختار انها تحضر بأنفسها لا بدالها حتى تحتاج الي وضع . وأجاب عن شبهة الحكم عليها بأن الالفاظ كلها متساويه الاقدام فى جواز الحكم عليها وبها متى قصد لفظها ولا تكون بذلك اسما والمبتدأ مثلا لا يجب ان يكون اسما حقيقة بل يكفيه ان يكون في حكم الاسم ومذهب السيد هو المرجح عند المحققين الفائدة الخامسه — الواضع للغات قيل هو الله تعالي وقيل البشر على خلاف طويل فى ذلك والذى نريد ان ننبهك عليه هو

ان نعرفك موضوع الخلاف وما هو الحق الذى يتبادر الي الاذهان فاعلم ان ذلك الخلاف انما هو فى اسماء الاجناس كرجل وامرأة وأسد وذئب لافي أعلام الاشخاص كزيد وعمرو ومصر و بغداد فان ذلك من وضع البشر اتفاقا . وان الذى نفهمه ولا نكاد نعقل سواه ان الانسان قد الهم فى بدء امره بعض الاسماء لبعض الاشياء أو أوحى اليه بها على حسب ضروراته وحاجاته ثم أخذ بعد ذلك يضع لها ما يختاره من الالفاظ مما يناسب لغته وترقيه ولذلك ترى الموضوعات تتسع يوما فيوما على حسب رقي العمران وتقدم الصنائع والمخترعات ولذلك لانجد لكثير من الاشياء الآن اسماء عربية ونجد لها اسماء وضعها بأزائها الامم الاخرى عندما تقدمت فيها الصناعة وظهرت بها المكتشفات والمخترعات (١) وهذا آخر ما أردناه والحمد لله اولا وآخرا وظاهرا وباطنا وصلي الله علي سيدنا محمد المظهر الاجلى للتجلي الاعلى وعلى آله وصحبه وسلم

---

(١) وأما تعليم آدم عليه السلام الاسماء كلها فينبغي أن يكون المراد به كما قال بعض المحققين هو الافاضة عليه من اسمائه تعالي كلها بخلاف الملائكة فانها مظاهر لبعض الأسماء فقط ويبعد كل البعد أن يراد أسماء هذه الاشياء التى وجدت وتوجد فى الطبيعيات والمخترعات الي يوم القيامة فان ذلك خارج عن قوة البشر من جهة ومن جهة أخرى هو عبث لاتترتت عليه فائدة لآدم عليه السلام ولا لغيره